مقدمة

القانون، الاقتصاد، والسياسة، مصطلحات متعددة الأبعاد ومن أكثر الكلمات تداولا في الوقت الراهن نظر لتجاذب النظري و التطبيقي لهذه المفاهيم المتداخلة والمتشعبة، لينطوي نطاق التعاملات الدولية للسعي في تنافس لكسب اكبر قدر من الامكانيات و القدرات الاقتصادية التي تمنحها المكانة لضبط ذلك يجب تحديد العلاقة التي تربط الاقتصاد بالسياسة و القانون، إذ لا يوجد اقتصاد دون تدخل القانون لضبط نشاطه وتنظيم أدواته، كما لا توجد سياسة دون خطة اقتصادية ترسمها سلطة واستراتيجيتها الدولة.

فالاقتصاد يتجاذبه القانون والسياسة ليرتكز على أسس علمية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، على أساس أنه علم يهتم بعمليات مستمرة يعرفها ويتقنها الجميع :فالبيع والشراء، الإنتاج، الاستهلاك، المصاريف والاستثمارات، البحث عن عمل، القيام بعمل لضمان الحياة، شراء أسهم في البورصات المالية، استيراد منتوجات، التفاوض لشراء سيارة أو الحصول على امتياز بترولي، تحديد قيمة عملة ، كلها قرارات اقتصادية .لهذا فان الاقتصاد موجود في حياتنا وعلى مستوى كل الأصعدة

وعليه فإن التحليل الاقتصادي يهدف الى البحث في كيفية اثراء العملية الاقتصادية و تنشيطها بإتباع التحليل التطبيقي العلمي لدراسة الظواهر الاقتصادية قصد المعرفة و التوصل الى حلول منطقية سارية الفعالية و التطبيق في اطار استراتيجية تسمى باقتصاد المعرفة الواقعية لان المعرفة بدون التطبيق الواقعي عقيمة .و هذا ما يخلق و يوجد عديد القيود التي تفرمل العملية الاقتصادية لعلى من ابرزها المشكلة الاقتصادية، و التي عرقلة حتى اكبر الدول المنتجة و المصنعة و ضربتها في اقتصادها.

وفي ظل هذه الأفكار الاقتصادية، ظهرت مدارس وتيارات فكرية اقتصادية، كونت ما اصطلح عليه بعلم الاقتصاد ثم ناد آخرون بفكرة الاقتصاد السياسي، الذي لقي أهمية بالغة، في السياسة والاقتصاد والقانون وفي مختلف الدراسات.

فمن المهم أن يدرس الطالب في العلوم القانونية، الاقتصاد السياسي ليتعرف على الأفكار والمبادئ الاقتصادية، ليكون على صلة بالظاهرة الاقتصادية، التي لا تنفصل عن القانون، لأنه قد يتدخل لتنظيمها وحماية مركزها القانوني .وهذا التوجه هو انطلاقة لتطور الفكر القانوني أيضا، لربطه بالعلوم القريبة منه باعتباره علم لا يخرج عن دائرة العلوم الاجتماعية بشكل عام.

وفي هذا السياق، ذهب دارسو القانون ، إلى أنه" :لا يمكن عزل القانون عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوسط الاجتماعي العام لان كل نصوصه هي على صلة مباشرة بالواقع و تعالج الواقع المعاش ، و من الضروري ان تتماشى معه بشكل مرافق حتى تنظمه و تسيره بشكل سليم وتحافظ على العملية التكاملية السليمة للقوام الاقتصادي.

فالقانون أداة تنظيمية يستخدم للتوجيه الاقتصادي بكافة أشكاله ومسمياته، ولهذا تعددت القوانين والتشريعات الاقتصادية في سائر فروع القانون العام القانون الخاص، والتي بمقتضى وضعها وتفسيرها وتطبيقها.

ومن هذا المنطلق، اخذ الاقتصاد السياسي طريقه نحو الاهتمام وحظي بمكانة كبرى في الدراسات الجامعية، وأصبح يدرس في الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، وغيرها، نظرا لارتباطه بالظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، الذي يهتم في الأساس بتلبية الاحتياجات داخل المجتمع وحل المشاكل المطروحة .